# اقتصاد

## «التجاري» يدعم سيولة «الصناعي» بملياري ليرة

| محمد راكان مصطفى

وافق المصرف التجاري السوري على وضع وديعة لدى المصرف الصناعي، بمبلغ ملياري ليرة سورية، كدعم لسيولة المصرف الصناعي، وذلك مقابل فائدة سنوية بمقدار ٣٪.

يأتي هذا الإجراء تنفيذاً لتوجيه وزير المالية بالكتاب الموجه إلى المصارف العامة رقم ١٤٤٣٨ تاريخ ٢٩/٩/٢٠١٦، المتضمن الموافقة لجميع المصارف العامة بدعم المصرف الصناعي بالسيولة النقدية من خلال فتح وديعة لأجل سنوية. يشار إلى أن أحد الأسباب التي منعت المصرف الصناعي من استئناف منح القروض التشغيلية هي انخفاض نسبة السيولة لديه وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨ /م ن/ب٤ لعام ٢٠٠٩ للنشاط الإقراضي والتي يجب ألا تكون أقل من ٣٠٪ بالليرات السورية. في سياق متصل بالعمل المصرفي، أصدرت اللجنة الاقتصادية توصية بالتنسيق بين مصرف سورية المركزي والمصارف العاملة لوضع آلية لتفعيل مؤسسة مخاطر القروض، التي تقرر أحداثها بالقانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦ كمؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، برأس مال المؤسسة خمسة مليارات ليرة سورية ويمكن زيادته. وعن توصية اللجنة الاقتصادية أوضح مصدر مصرفي لـ«الوطن» أنها تهدف إلى وضع الإطار العملي والفعلي لأحداث المؤسسة ووضعها في العمل لما لها من أهمية كبيرة في المساهمة في استئناف المصارف للعملية الإقراضية، وبما يتماشى مع التوجه الحكومي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونظراً إلى أهمية إطلاق عملية الإنتاج الصناعي والزراعي وتأمين متطلبات إقلاع هذه المشاريع.

يشار إلى أن بعض مديري المصارف العامة كانوا قد أظهروا تحفظات جوهرية على مشروع الصك الخاص بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يأتي في مقدمتها اعتبار عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تأمينياً وبالتالي يجب أن تخضع لإشراف هيئة الإشراف على التأمين وليس لمصرف سورية المركزي كما أنه يجب أن تتبع عند تأسيسها الأسس القانونية المتبعة عند تأسيس أي مؤسسة تأمين.

### «التموين» تعيد هيكلة «الخبز» لضبط الهدر والتهريب وتحسين صناعة الرغيف

## الغربي لـ«الوطن»: لا مسوغ لعدم جودة الخبز وتحسينه يكلف ١٦ مليار ل. س في العام

| عبد الهادي شباط

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يوم أمس قراراً بإحداث وحدة تشغيل المخابز الاحتياطية تتبع للشركة العامة للمخابز لتحمل محل لجنة المخابز الاحتياطية وتعمل وفق ذات الآلية المتبعة حالياً لحين صدور النظام الداخلي الجديد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح وزير التموين عبد الله الغربي أن هذا القرار جاء للحد من حالات الهدر وتهريب الدقيق التمويني وضبط عملية استلام مستلزمات إنتاج مادة الخبز من الدقيق والمازوت ومادة الخميرة، وتوظيف كل الطاقات الفنية المتوافرة لدى الوزارة لدعم وتحسين إنتاج رغيف الخبز، إضافة إلى تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الحوافز على العمال والفنيين وخاصة المتميزين والمبدعين وتحقيق تكافؤ الفرص للعاملين بالمخابز وبالمحصلة الاستمرار بنهج الوزارة والحكومة نحو تحسين وتوحيد جودة صناعة الخبز لدى مختلف المحافظات السورية.

وأكد الوزير لـ«الوطن» أن هذا القرار من أهم القرارات التي اتخذتها الوزارة وأصعبها لما في تفاصيله من تشابكات مالية وإدارية أخذت الوزارة على عاتقها حلها وتفكيكها بغية توحيد الجهود لدعم صناعة الخبز لتكون منسجمة مع قيمة الدعم والاهتمام الذي توليه الحكومة وخاصة أن الحكومة كلفت مؤخراً ١٦ مليار ل.س سنوياً للعودة بنسبة الاستخراج من مادة الدقيق ٩٠٪ إلى ٨٠٪ وأنه لم يعد هناك أي مسوغ أو عذر لعدم إنتاج رغيف خبز أبيض وبجودة ومواصفات عالية وأنه سيتم اتخاذ أقسى العقوبات والإجراءات بحق أي حالة تلاعب تضبط في هذا المجال.

وعن الحفاظ على جودة رغيف الاحتياطية الذي عرفه المواطن سيكون بالجودة نفسها لدى المخابز كافة وخاصة أن القرارات الأخيرة وخاصة انخفاض نسبة الاستخراج ترافقت مع تحسن وجودة واضحة لدى المخابز الآلية وأن معظم المتابعات والزيادات الميدانية لعدد عشوائي من المخابز الآلية أكدت ذلك، وعن زيارة الوزير المفاجئة لمخابز ابن العميد أمس الأول حيث علمت «الوطن» أن الوزير قام بتنفيذ «كبسة» على هذه المخابز مستخدماً سيارة أجرى عمومي للوصول إلى هذه المخابز، بيّن الغربي أن جملة من الملاحظات تم ضبطها في هذه الأفران خلال الزيارة وخاصة انخفاض جودة الرغيف وأن المشرفين على هذه الأفران تحت الاختبار والرقابة لتحسين وضبط عملهم وإلا فسيتم اتخاذ قرارات حازمة بحقهم.

وبالعودة لنص القرار وخاصة ما يخص العمال، فقد أوضح القرار أنه يستمر العاملون المعينون بعقود سنوية بالوحدة بأوضاعهم الوظيفية نفسها إلى أن تسوى أوضاعهم لدى الشركة العامة للمخابز وفق القوانين والأنظمة النافذة إضافة إلى أن القرار أورد ما كانت قد نشرته «الوطن» سابقاً حول إحداث أمين مستودع في كل مخبز يحدد ويسمى من المدير العام لشركة المخابز إضافة إلى إحداث مستودع مركزي ومستودع فرعي بكل فرع للشركة في المحافظات وذلك لضبط عمليات استلام مدخلات الإنتاج، كما تضمن القرار أن كل مدير فرع للمخابز محل مندوب اللجنة بالإشراف والمتابعة لعمل المخابز الاحتياطية.

### دراسة لمدير سابق لهيئة الصادرات:

## الصادرات في خطر.. واقتصادنا يعتمد على رأس المال وليس العمالة

| علي محمود سليمان

بيّن الباحث الاقتصادي إيهاب اسمندر أن التقديرات لمعدل نمو الناتج الإجمالي للفترة بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٥ تبلغ نحو -١٢٪، حيث أصبح الوضع الاقتصادي في سورية أكثر صعوبة وتعقيداً بعد بدء الأزمة فيها، على حين شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً جيداً بين عامي ٢٠٠٥–٢٠١٠، ليبلغ بشكل سنوي وسطي نحو ٥٪ واتصفت تلك الفترة بنشاط مرتفع في الاستثمار والاستهلاك الخاص، مترافق مع سياسة حكومية توسعية، ليكون معدل النمو الاقتصادي في كامل السلسلة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ تقريباً -٣٪ ما يعني أن سنوات الأزمة التهمت النمو المتحقق في السنوات الخمس التي سبقتها.

اسمندر الذي كان مديراً سابقاً لهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن الأرقام المذكورة هي لدراسة أعدها عن «العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ومعدل البطالة في سورية» مستنداً فيها إلى أرقام وبيانات المكتب المركزي للإحصاء للفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، على حين كانت أرقام وبيانات الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ مأخوذة من مركز التجارة العالمي، وعلى أساسها تم إجراء الحسابات والتقديرات من خلال المقارنات لإعداد الدراسة.

وبحسب الدراسة، اتصفت الفترة بين عامي ٢٠٠٥–٢٠١٠ بتطور كبير للصادرات السورية من الناحية الكمية، بلغ بشكل سنوي ١٢٪، ووصلت الصادرات السورية في العام ٢٠٠٨ إلى رقم قياسي حيث تجاوزت ١٤ مليار دولار، لكن الوضع تغير بصورة كلية في الفترة الثانية، حيث شهدت الصادرات السورية تراجعاً مستمراً في مختلف أعوام السلسلة بسبب ظروف الأزمة التي تشهدها البلاد، والتي أدت إلى تراجع الإنتاج المخصص للتصدير، ليحصل التقلص الأكبر للصادرات السورية في العام ٢٠١٢ حيث سجلت تراجعاً بأكثر من ٧٢٪ عن عام ٢٠١١، أما في الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥ فكان تراجع الصادرات السورية ٤٧٪ بشكل سنوي وسطي، وعن كامل السلسلة بلغت نسبة تراجع الصادرات السورية ٢٠,٥٪ وهذا يضع حجم الصادرات السورية بحالة خطر بعد تطورها لسنوات قبل الأزمة.

وعن معدل البطالة في سورية، أشارت الدراسة إلى أن سورية تمكنت في سنوات ما قبل الأزمة من تخفيض معدل البطالة بشكل ملحوظ قبل العام ٢٠١٠، لكن الأزمة السورية وما أحدثته من خراب في معظم المنشآت الإنتاجية أثرت بشكل كبير في فرص العمل المتاحة للسوريين وبالتالي تسببت بعودة قوية لطرح مشكلة البطالة المرتفعة بعد انتهاء الأزمة.

وبالرغم من ارتفاع البطالة كمؤشر من ٩٪ في الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٠ إلى ما يقارب ١٨٪ في الفترة ٢٠١١–٢٠١٥، إلا أن هذا المؤشر مثار خلاف، فقسم كبير من قوة العمل غادر البلاد، كما أن نسبة مهمة يتم استيعابها في أعمال مرتبطة بالأزمة.

وحول العلاقة بين التجارة الخارجية ومعدل البطالة، تشير الدراسة إلى أنه خلال الفترة الأولى كان الارتباط بين نمو التجارة الخارجية ومعدل البطالة ضعيفاً جداً، وقد ظل ضعيفاً في الفترة الثانية، أما في كامل السلسلة فالارتباط ضعيف وسلبي، أي إنه في السلسلة المدروسة لم يكن هناك تأثير حقيقي متبادل بين التجارة الخارجية ومعدل البطالة فزيادة التجارة الخارجية أو تناقصها ليس له أثر يذكر في معدل البطالة زيادة أو نقصاناً.

لتظهر الدراسة أنه لا علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في سورية خلال الفترة المدروسة، وهذا يفسر على أن النمو الاقتصادي في الفترة السابقة لم يعتمد على العمالة وإنما اعتمد بشكل رئيسي على رأس المال، وكلاهما من مصادر النمو الكمية.

وبالنتيجة فإنه في حال كانت هناك رغبة بالتأثير في معدل البطالة وتخفيضه من خلال زيادة النمو الاقتصادي، فيجب زيادة الاستثمارات التي تعتمد بطبيعتها على العمالة، أو زيادة الاستثمارات وإن كانت ذات طبيعة تكنولوجية ولكن بشكل أفقي (زيادة عدد المشاريع) لخلق فرص العمل الكافية والمناسبة لامتصاص البطالة.

وكان التأثير الأبرز في السلسلة المدروسة هو بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي حيث تؤدي زيادة التجارة الخارجية بثلاث نقاط في الفترة الأولى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنقطة واحدة، فلو كانت زيادة التجارة الخارجية بـ٢,٦ نقطة لأدت إلى زيادة الناتج بنقطة واحدة، أما في كامل السلسلة فتصبح الزيادة بـ٢,٩ نقطة للتجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الناتج بنقطة واحدة.

## وزير المالية: لا ضريبة على مخصصات الديون غير المنتجة في المصارف الخاصة

| محمد راكان مصطفى

أعفى وزير المالية مأمون حمدان مخصصات الديون غير المنتجة التي تقتطعها المصارف من الضريبة. وذلك بموجب كتاب وجّهه وزير المالية إلى مديريات المالية اعتمد بموجبه البيان السنوي للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية عن أعوام ٢٠١١ وما بعد، الذي تم بموجبه اعتماد مخصصات الديون غير المنتجة المقتطعة بموجب أحكام مجلس النقد والتسليف رقم ٥٩٧/م. ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩ من النفقات المقبول تنزيلها من الأرباح الخاضعة للضريبة، وأي مخصص مخالف لأحكامها من النفقات يعتبر من النفقات غير المقبول تخفيضها من الأرباح السنوية الخاضعة للضريبة، على أن يبدأ العمل بمضمون الكتاب بدءاً من تكاليف أعوام ٢٠١١ وما بعد.

وكان حمدان قد علّق في جلسة نوعية للحكومة مع مديري المصارف العامة والخاصة لمناقشة تحديات القطاع ووضع تصور لبدء معالجة الإشكاليات، بأن الإشكاليات التي تخص الضرائب على المصارف الخاصة، فهي قيد العمل، وسوف تحلّ قريباً، لكنها معقدة نوعاً ما لكونها مرتبطة بتكييف معايير المحاسبة العالمية مع النظام الضريبي في سورية.

يأتي هذا الكتاب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) إشارة إلى كتب مصرف سورية المركزي المتضمنة طلب تأكيد رأي مصرف سورية المركزي بخصوص موضوع التكليف الضريبي من قبل وزارة المالية للمصارف في القطر حيث إن مراقبي الدخل لدى مديرية مالية محافظة دمشق /قسم كبار المكلفين/ قاموا لدى تدقيقهم البيانات المالية والضريبة السنوية المقدمة من المصارف عن الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ باستبعاد نفقة المخصصات التي تم تكوينها مقابل الديون غير المنتجة، والتي تحتجز استناداً لأحكام قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بتصنيف الديون وتكوين المخصصات والاحتياطات الخاصة بها رقم ٥٩٧/م. ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩، وتعديلاته وبموجب القرار ٩٠٢/م. ن/ب٤ تاريخ ٢٠١٢/١١/١٣، حيث تمت إضافتها إلى الأرباح وتحقيق الضريبة على المبلغ الإجمالي.

يشار إلى أن مصرف سورية المركزي كان قد وجه كتابا إلى وزير المالية السابق اعتبر فيه أن عدم قبول المخصصات كنفقات قابلة للاقتطاع ضريبياً ينطوي على العديد من السلبيات أهمها التأثير سلباً في الوضع المالي لبعض المصارف، من خلال التأثير سلباً في سيولتها ولاسيما أن إجراءات قطع التكاليف الضريبية إجراء مجحف بحق المصارف كمكلفين وخاصة في ظل الظروف الحالية، وذلك مع مراعاة أنه لا يمكن قبول تدوير الخسائر للغايات الضريبية لفترة تتجاوز خمس السنوات، علماً أن المؤسسات المالية تعتبر بشكل عام من مكلفي الأرباح الحقيقية القلة الذين يصرحون عن بياناتهم المالية ونتائج أعمالهم بدقة ومن دون أي محاولات مقصودة للتهرب الضريبي.

## ١٢٠ مليون ليرة فقط حصيلة تمويل ١٧ فرعاً لـ«الزراعي» في الحسكة هذا الموسم!

| دحام السلطان

لا يزال قدر الدين المرتبط بالفلاحين باتجاه المصارف الزراعية بالحسكة أمراً محتوماً وشرّاً لا بد منه! إذ إن التعليمات المركزية الصادرة عن الإدارة العامة للمصارف الزراعية التعاونية، بشأن تمويل الفلاحين في الحسكة غير المشروطة متمسّكة برأيها ولن تحيد عنه لغاية هذه اللحظة، على الرغم من حجم النداءات المتواترة والمتكررة التي سطرتها المذكرات الخطية (الحسكاوية) المعنية بالأمر بشأن الوقوف إلى جانب وتحقيق الدعم اللوجيستي قبل المادي للفلاح الذي دخل موسماً زراعياً شتوياً جديداً وهو خائر القوى وعاجز عن عدم زراعته لأرضه، نتيجة لعدم انطباق (فيزا) المرور أو (كارت) العبور نحو المصارف الزراعية (برياحة)!

وحيال ذلك فإن درجة حرارة الإقبال على المصارف الزراعية في الحسكة وصل رقمها وبشكل مناسب إلى تحت الصفر وبدرجة برودة (زهمريرية)! وهذا ما رتّب على الفلاح أعباء واسعة تُضاف إلى أعباء وأسباب وظروف قصور يده عن فلاحة وبذار أرضه بمعية واسترحام قوانين وقرارات الحكومة، التي يأمل أن يُمنّي نفسه من خلالها أن ترفع عنه كتفاً مع كتفيه الذين (انهدا) بفعل ظروف غياب مقومات الزراعة من بذور محسّنة وأسمدة كيماوية، والمرتفعة الثمن جداً اليوم إن وجدت في السوق السوداء، والتي كان يحصل عليها من المصرف الزراعي سنوياً بطريقة الدين المؤقت لحين حصاد وتسويق محصوله، إضافة إلى انعدام وغياب التيار الكهربائي بشكل شبه كامل عن المشروعات الزراعية التي تعمل على الكهرباء، وعدم وجود أو توافر البدائل المناسبة حيال ذلك، ولاسيما محركات الديزل وأعطالها الباهظة التكاليف وقطع الغيار غير المتوفّرة، نتيجة لعدم توفر الديزل النظامي في المحافظة التي تعتمد على الديزل المستخرج من (الحرّاقات) التي تعتمد على التكرير (البدائي)، إضافة إلى فقدان المشتقات النفطية الأخرى كالزيوت والشحوم المعدنية وسواها.

وأكد مدير فرع المصرف الزراعي بالحسكة خضر الحسو أن المحافظة تحتوي على ١٧ فرعاً مصرفياً، وغاب التمويل الزراعي باتجاه الفلاحين لأكثر من ثلثي عددها نتيجة المديونية المرتبطة بهم باتجاه تلك المصارف وبمعدل ١٣٦ متعاملاً، وقيم القروض المموّلة لهم، كأثمان لبذاري القمح والشعير وصلت إلى نحو ١٢٠ مليوناً فقط! وهذا رقم قليل جداً إذا ما قيس بحجم تمويل المواسم الزراعية الماضية.

وبيّن الحسو أن التمويل اقتصر على القمح بنسبة أعلى وعلى الشعير بنسبة أقل، على حين إن ثمن بذار القمح سُعّر بـ١٦٣ ليرة للكيلو غرام الواحد، وبذار الشعير بـ١٢٥ ليرة للكيلو غرام الواحد.

مشيراً إلى أن عدد فروع المصارف يبلغ ١٧ مصرفاً، وهي تحتاج في معظمها إلى رفدها بالكفاءات العملية والتقنية اللازمة للعمل، من المهندسين الزراعيين والعاملين في دوائر الحسابات والعمل المالي، مؤكداً أن التمويل بدأ في الأول من شهر آب الماضي، ولغاية والثامن والعشرين من شهر شباط المقبل، وأن حجم الدين على الفلاحين وصل إلى ٤٢ مليار ليرة سورية!

### رد

## وزير السياحة: تسرب عدد كبير من الموارد البشرية في القطاع السياحي يعوق تطوير القطاع

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم الغراء تحت عنوان «نواب: مطلوب حصر ترخيص المنشآت السياحية في الوزارة بدلاً من البلديات منعاً للمحسوبيات والمزاجية... وزير السياحة: ١٠ مليارات ليرة إيرادات القطاع هذا العام».

نوضح لكم أنه ورد خطأ مطبعي في سياق المقال. حيث إن الأسباب التي تعوق التطوير السياحي تتمثل بتسرب عدد كبير من الموارد البشرية في القطاع السياحي وليس عدداً كبيراً من الموارد البشرية العاملة في الوزارة (كما ورد في المقال).

**مدير الإعلام والعلاقات العامة**